مفاتيح لإنعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

The development of competitive food industry sector institutions in Algeria, as a tool to create value-added non-hydrocarbon sector.

تاريخ الارسال: 10/05/2016 تاريخ القبول: 03/07/2016

لمجد بوزيدي
جامعة بومرداس
bouzidi2@hotmail.com

نور الدين نجيب
جامعة بومرداس
najub20@gmail.com

الملـخص

لقد عرفت فروع قطاع الصناعة اهتماما كبيرا من طرف الدولة، في محاولة منها لإيجاد قاعدة صناعية صلبة قادرة على مجابهة الطلب المحلي المتزايد، تساهم بشكل فعال في إنعاش التنافسية العامة للاقتصاد، من بين هذه القطاعات قطاع الصناعات الغذائية والذي أصبح يعقد عليه رهان كبير في الخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وتحقيق الوفرة في الغذاء للتحقيق الأمن الغذائي المأمول، في ظل الارتفاع المستمر في فاتورة استيراد السلع الاستهلاكية، والتي أصبحت تشكل عبئ كبير على عاتق ميزانية الدولة، هذا السبب زاد من أهمية تدعيم و تشجيع هذا القطاع للنهوض به و ترقيته، خاصة وأن الجزائر تمر بمنعطف تاريخي لتسريع وتيرة اللحاق بركب العولمة، من خلال دخولها في إطار شراكات الأورومتوسطية التي أبرمت مع الاتحاد الأوربي و سعيها الحثيث لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كلها عوامل من شأنها أن تفرض تحديات كبيرة، تستدعي الإعداد الجيد والرؤية الواضحة للمستقبل.

الكلمات المفتاحية:الصناعات الغذائية، التنافسية، القيمة المضافة، قطاع المحروقات، الامن الغذائي

Abstract

Branches of industry have known great attention by the states, in an attempt to find solid industrial base meet the increasing local demand, among these branches, there are the food industries sector, which have become the savior from the excessive dependence on the oil sector , and achieve food security, in light of the continuous rise of imported consumer goods, these are the reasons to promote private sector in Algeria for investing in food industries and make clear vision for the future partnerships with European union and world trade organization.

key words: Food industries, competitive, value-added, the hydrocarbon sector, food security.

مقدمة :

يمر قطاع الصناعات الغذائية بمرحلة حرجة يفرضها التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري، والمتمثل في السعي الدائم لمواكبة التحولات الإقليمية و الدولية المتسارعة، والانفتاح على أفق اقتصادي رحب يعطي مكاسب تنافسية اكبر، في ظل حتمية ارتباط الاقتصاديات العالمية مع بعضها البعض تحث تأثير انعكاسات العولمة وما فرضته من تحديات جديدة.

لقد أصبحت بيئة الأعمال الحالية بيئة مفعمة بالمخاطر نتيجة تسارع المتغيرات الاقتصادية وصعوبة التنبؤ بسيرورتها وارتباطها الشديد بعنصر عدم التأكد، الأمر الذي استدعى ضرورة اعتماد و تبني مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية على أسلوب علمي و منهجي يكفل التحكم الفعال في الانشطة المختلفة التي يواجهها هذا القطاع، الأمر الذي ينعكس في تحقيق مزايا تنافسية تعطي دفعة قوية ومساهمة فعالة في الناتج المحلي الوطني، نظرا للآمال المعقودة على هذا القطاع في تحقيق القفزة النوعية للاقتصاد الوطني، يخرج الاقتصاد الجزائري من التبعية المفرطة لقطاع مرتبط مباشرة بالتقلبات في الأسواق الدولية وعدم ضمان استغلاله مستقبلا، حيث ركزت اغلب الإسهامات في هذا الميدان على ضرورة توجيه الجهود نحو دعم قطاع الصناعات الغذائية، و الذي تعقد عليه رهانات كبيرة في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي و إحلال الصادرات من الغذاء بدل النفط.

إشكالية الدراسة: تتجلى اشكالية الدراسة في معرفة كيفية اعطاء دفعة للمؤسسات قطاع الصناعات الغذائية، من خلال تطوير تنافسيتها، و تظهر من خلال التساؤل التالي:

ما هي أهم المفاتيح اللازمة لتطوير تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات؟

و لمعالجة هذه الاشكالية سنتطرق لجملة المحاور التالية:

أولا: تعريف القيمة المضافة في الاقتصاد.

ثانيا: مفهوم قطاع الصناعات الغذائية و أهميته.

ثالثا: مفاتيح لتطوير تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر لتحقيق القيمة المضافة.

أولا: تعريف القيمة المضافة في الاقتصاد.

يرجع مفهوم القيمة المضافة إلى مفهوم تعظيم ثروة الشركات التي يجب أن تعود على أصحابها بمبالغ أكبر من كلفة الدين والملكية . أما ستيوارت عرف القيمة المضافة بأنها مقياس للإنجاز المالي وتعتبر أقرب من أي مقياس آخر لتقدير الربح الحقيقي

حيث أن هذا المقياس مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين وعرف ذلك بشكل رياضي على أنه[1] :

القيمة المضافة = صافي الربح بعد الضرائب – (رأس المال×كلفة رأس المال)

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن القيمة المضافة ليست مجرد مقياس للإنجاز بل تعد دليلاً يساعد الإدارة في صنع القرارات التي من شأنها تحسين جو العمل للجميع في المنظمة والتي تساعد في زيادة ثروة المساهمين. كذلك يمكن تعريف القيمة المضافة غير الصافية المنتجة في قطاع اقتصادي معين بالفرق بين إنتاج هذا القطاع واستهلاكه الوسيط من الأموال والخدمات.[2]

وكذلك تتمثل القيمة في مؤسسة ما بالفرق بين إنتاج هذه المؤسسة واستهلاكها الوسيط من الأموال والخدمات وهي تعتبر في الواقع عن مقدار مساهمة المؤسسة في تكوين الثورة الوطنية.

فمن الناحية الاقتصادية يمكن تعريف القيمة المضافة بما يضيفه أي نشاط اقتصادي على إنتاج معين من قيم قابلة للتقييم النقدي , وذلك من خلال مراحل التصنيع أو التسويق ، فإن إنتاج كل سلعة يتطلب استعمال مادة أولية أو أكثر ويمر إنتاج هذه السلعة في عدة مراحل تصنيعية قبل أن تصبح بشكلها النهائي كبضاعة جاهزة للبيع .فيتضح بأن عملية إنتاج معينة تستلزم المواد والخدمات كما يقتضي تدخل عدة أشخاص بحيث يضيف كل منهم على السلعة المنتجة قيمة معينة . لذلك فإن التحديد الاقتصادي للقيمة المضافة يتكون من الفرق بين قيمة المواد المنتجة وقيمة المشتريات من المواد الاستهلاكية والخدمات التي يتطلبها إنتاج هذه السلعة.

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – الاستهلاك الوسيط.

حتى تتمكن الإدارة من خلق وتوليد قيمة مضافة للشركة لا بد من تطبيق عدد من المعايير على كل العمليات أو الصناعات المتحة في المؤسسة يمكن توضيحها بالشكل التالي:

الشكل رقم 01: عمليات خلق القيمة المضافة في المؤسسة

[1] علاء درويش، ماهية القيمة المضافة في التسويق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص 06.
[2] سمير الرواشدي, العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة ومقاييس الأداء التقليدية بعوائد الأسهم. رسالة ماجستير. الأردن، 2006, ص16

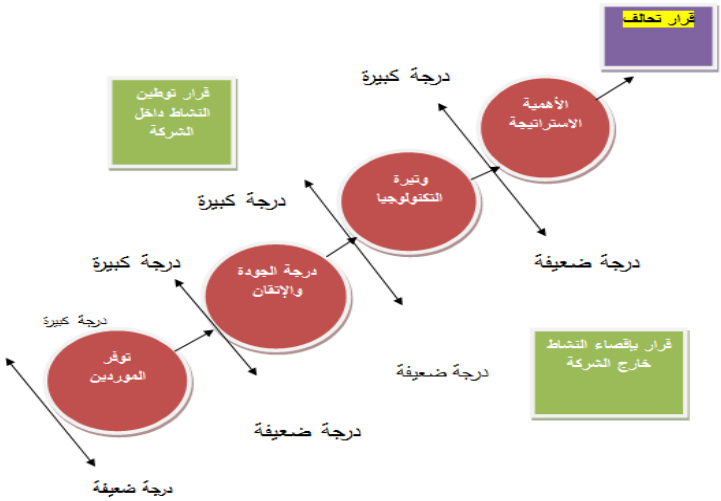

المصدر : سمير الرواشدي، مرجع سابق، ص 11.

تساعد القيمة المضافة على تحسين القدرة التنافسية للشركة حيث تمثل سلسلة القيمة لمؤسسة الأعمال نظاماً مترابطاً ومتكاملاً من الأنشطة الإنتاجية التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات حيث أن الترابط المتسلسل ما بين هذه الأنشطة يؤدي إلى التأثير على بعضها البعض من خلال الكلفة ومدى فاعلية إنتاجها ومن المهم جداً أن توفق المؤسسة ما بين هذه الأنشطة بالطريقة الأمثل بالتوافق مع إستراتيجيتها لتحقيق ميزتها التنافسية.

ثانيا: مفهوم قطاع الصناعات الغذائية و أهميته.

تمثل الصناعات الغذائية جميع الأنشطة المتعلقة بالغذاء في مجالات إنتاجه وتخزينه وتسويقه وتوزيعه واستهلاكه في مراحله النهائية، حيث تمثل صناعة حيوية مهمة تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني للبلاد ويمكن توضيح أهميتها بالنقاط التالية[3]:

- تحويل المواد الغذائية السريعة التلف إلى مواد أكثر ثباتا فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع والبعض الأخر لبضعة شهور أو لفترة سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة , ويمكن بهذه الطريقة جعل الغذاء متوفرا طول السنة والاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجميد أو التجفيف في مواسم رداءة الإنتاج بسبب الجفاف أو غيرها من الأمور.
- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية فتحول دون هبوط أسعارها في مواسم إنتاجها بغزارة إلى حد ربما لا يشجع

[3] اياد حماد، دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا،2009، ص 18.

على إنتاجها، بل أنها تترك الباب أمامه مفتوحة على الدوام لبيع الكميات الفائضة إلى معامل التصنيع وبأثمان مناسبة, كما أنها توفرها في مواسم ندرتها، لا يضطر المستهلك إلى دفع أثمان مرتفعة جدا عن أثمانها وهي طازجة.

- تعمل بعض طرق حفظ الأغذية كالتجفيف على تقليل وزن الغذاء وحجمه مما يسهل ويقلل من نفقات شحنه إلى مسافات بعيدة ولهذا فائدة في نقل الغذاء إلى مناطق استهلاكه.
- الصناعات الغذائية مهمة في إعداد غذاء ذي قيمة غذائية متجانسة, كما أن الأغذية المصنعة هي رخيصة نسبيا مقارنة مع الطازجة.
- للصناعات الغذائية تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة والصناعة الخاصة بالتصنيع الغذائي والمواد الكيماوية الحافظة ..الخ.
- الاستغناء عن استيراد أغذية مصنعة من الخارج، مما يودي إلى توفير النقد للبلد وخاصة العملات الصعبة، وبالتالي تخفيض فاتورة الاستيراد.
- إيجاد الأغذية الكافية و المساهمة في تحسين المستوى المعيشي, وإيجاد مصادر غذائية جديدة كالحصول على مواد بروتينية من مصادر أخرى غير معروفة سابقا.
- إيجاد عمليات تصنيع حديثة تتماشى مع التطور التكنولوجي.

لقد أولت الجزائر في برامجها التنموية اهتماما كبيرا بقطاع الزراعة، و تحديدا فرع الصناعات الغذائية قصد النهوض به، حيث ساهم هذا القطاع في رفع رقم الأعمال القطاع الصناعي بنسبة 40%، ما يجعله يأتي في المرتبة الثانية في مردودية النشاط الصناعي بعد قطاع المحروقات، وشعورا منها بخطورة الرهان و سعيا منها لتأمين غذائها على أراضيها، فقد التزمت السلطات العمومية بتدعيم القطاع إلى غاية 2025 من خلال ما يسمى بسياسة التنمية الزراعية و الريفية. وإنها بحاجة ماسة إلى اعتماد جملة من التدابير الاستعجالية حتى يضمن لها النمو الايجابي , والمستدام ويستدعي ذلك إحداث تعديلات على خصائصها الإنتاجية والارتقاء بها إلى المستوى الذي بلغته الشركات الكبرى العالمية وفك ارتباطها بالأسواق الدولية وتعزيز التكامل مع القطاع الزراعي, لا سيما وان مسالة الأمن الغذائي في الجزائر أصبحت تطرح بشدة على المدى المتوسط والطويل, فهي تحتاج إلى استقرار وانتظام التموين وتقليص المخاطر الناتجة عن تغير الأسعار وعدم استقرار الأسواق والمشاكل المرتبطة بضعف القدرة الشرائية،[4] حيث يلعب قطاع الصناعات الغذائية دورا محوريا في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي، ومن خلال هذا القطاع يتحقق الاندماج بين الاستثمار الزراعي و

[4] ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف، 2015، ص 32.

الاستثمار الصناعي. و تلعب الصناعة الغذائية دورا كبيرا في معالجة الفجوة الزمنية بين الانتاج و الاستهلاك، حيث تتصف كثير من المنتجات الزراعية بالموسمية رغم أن طلب المستهلكين عليها او على مشتقاتها يتصف بالسنوية، مما ينتج عنه نوع من الانقطاع في تلبية احتياجات المستهلكين ، لكن مع تطور الصناعة الغذائية اصبح هذا المشكل غير مطروح حيث تتولى المؤسسات المعنية بوضع كل السياسات الهادفة الى ضمان امداد الأسواق بالمواد الزراعية المطلوبة على مدار السنة و ذلك من خلال أنظمة التخزين و التكيف المعروفة في ميدان الصناعة الغذائية.[5]

ثالثا: مفاتيح لتطوير تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر لتحقيق القيمة المضافة.

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أكثر القطاعات عرضة للتأثيرات الناجمة عن التغيرات الناجمة عن التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية، بشكل جعل الصناعة الغذائية المحلية تزداد هشاشة مع مرور الزمن، حيث يتعرض هذا القطاع لمنافسة شديدة من المؤسسات العالمية التي أصبحت تتحكم في شبكات الإنتاج و التوزيع وصنع التكنولوجيا، الشيء الذي جعل من إيجاد طرق و آليات لتعزيز تنافسيته ضرورة ملحة جدا في ضل التغيرات المعاصرة.

1- **تحسين بيئة و مناخ الأعمال لقطاع الصناعات الغذائية:** ان تحسين بيئة الاعمال لقطاع الصناعات الغذائية ضرورة ملحة في ظل الحركية المتسارعة لمتغيرات البيئة الاقتصادية، من أجل دفع اكبر قدر ممكن من الاستثمرات نحو انشاء مؤسسات تدعم النسيج الصناعي لقطاع الصناعات الغذائية و الزراعية، من خلال مجموعة من التدابير والسياسات منها [6]:

- ضرورة ممارسة حوكمة جدية داخل الهيئات والمؤسسات الحكومية لتشجيع المبادرة الحرة، عن طريق تحسين الإطار التشريعي لمناخ الأعمال، عبر تبسيط الإجراءات الإدارية، والأخذ بنظام حقوق الملكية ووضع آليات فعالة لمحاربة ظواهر الرشوة والفساد الإداري واستغلال النفوذ.
- إصلاح النظام المصرفي قصد تيسير التمويل الخاص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة عبر إعداد استراتجيات وترتيبات فعالة بين جميع الأطراف المعنية، تهدف إلى دعم الابتكار وتحسين المنافسة ووضع آليات ضمان خاصة بالمشاريع الصناعية الجديدة وزيادة حجم الإعانات الحكومية وتشجيع القروض الموجهة للمشاريع متناهية الصغر. ومن بين آليات التمويل الناجحة للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، هي انه يمكن للقطاع الصناعي الاستفادة من مزايا صناديق

[5] أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 09.

[6] عبد الوهاب عبيدات، واقع الصناعات الغذائية وأفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر،2011،ص 332.

التمويل المباشر، ودورها الفعال في تمويل صاحب المشروع، وتمكنه من الأدوات اللازمة لتحسين إدارة مشروعه، وكذلك الاستفادة من مخصصات- رأس المال المخاطر- إذا ما توافر من قبل القطاع الخاص.

- تطوير برامج تربوية وتطبيقها وإدخالها في بنية التعليم النظامي بمراحله المختلفة (الابتدائية إلى الدراسات العليا) وذلك لبناء وتكريس ثقافة الريادة، واخذ المبادرة وتأهيل قادة وكوادر المستقبل للاستجابة لمتطلبات وحاجيات القطاع الصناعي. فهناك ضرورة للاهتمام بتدريب القوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف فنيين ومتخصصين في التدبير والتسويق والتكنولوجيا والإبداع والابتكار الصناعي، وذالك بهدف تحسين التنافسية، ويستدعي هذا المجال تشجيع تبادل الخبرات البينية بين الدول العربية وكذا الدولية لتشخيص الفرص التكاملية في المجالات التكوين والتدريب النوعي والمشاريع المشتركة في المنطقة.
- وضع سياسات واستراتجيات صناعية فعالة، يسهم الصناع وأصحاب المؤسسات والمؤسسات والحكومات في إعدادها، بهدف دعم القطاع الخاص ليضطلع بدوره المنشود في التنمية، كما يجب إشراك فئات الشباب والنساء والمهاجرين ونخبة المجتمع المدني في هذه السياسات، لقد بينت التجارب مساهمة هذه الفئات في جهود التنمية باندماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع الاهتمام بقطاع البحث والتطوير من خلال زيادة الإنفاق الحكومي المخصص له ومشاركة القطاع الخاص في الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي، وتشكيل صناديق لرأس المال المخاطر، وصناديق التمويل الخاصة والمخصصة لتمويل بحوث الشباب وإبداعاتهم واختراعاتهم وتبنيها حسب حاجيات السوق.
- توفير شبكة المعلومات الضرورية والشاملة والحديثة، لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة تطورات السوق سريعة التحول والتغير، ويمكن الاستفادة في هذا المجال من بوابات الانترنت وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة.
- تشجيع الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي، حيث أصبح التعاون البيني ضروريا لتطوير التجارة البينية ولتمكين المؤسسات من تطوير شبكاتها ومضاعفة فرص الاستثمار.
- مضاعفة الجهود لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لدفع عجلة النمو الصناعي وخلق الثروة الاقتصادية، والحد من الفقر والبطالة والاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي.

2- الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية:

يلعب الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية دورا هاما في تجسيد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال العمل على تقديم منتجات وفق المعايير

والمواصفات القياسية التي تسهل التجارة والتبادل الدولي، ونشر المعرفة الإدارية و التشاركية في معالجة التحولات التي تحدث في بيئة الأعمال المعاصرة، وممارسة الإدارة الجيدة إلى جانب حماية المستخدمين والمستهلكين، وتسيير العديد من جوانب حياتهم.[7] هذه القدرة التي باتت مرتبطة عند البعض بمدى تبني المؤسسة لفلسفة الجودة الشاملة، لا تقبل بموجبها وجود أي موارد ذات جودة متدنية أو أخطاء وعيوب في جميع عملياتها ونشاطاتها، إلى جانب تصميم منتجاتها وفقا لمواصفات عالمية حديثة تتماشى مع الانفتاح الذي عرفته الأسواق العالمية ومتطلبات الزبون، وهذا ما يبرز لنا أهمية مواصفات الإيزو ISO في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، لتلبيتها لهذه الشروط.،حيث يعتبر التوافق مع المواصفات القياسية الأساس العام للتجارة العالمية، فبدونها لا يمكن تحقيق تجانس المنتوج ورضا المستهلك والزبون، كونها تحدد العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار في الإنتاج العالمي للجودة، كما أنها تضع الأسس للتطابق العالمي مع المواصفات العالمية من أجل التموقع في الأسواق العالمية، ما جعل إستراتيجية التأهيل والتوافق مع المواصفات القياسية العالمية من بين الاستراتيجيات المهمة، التي تسعى إليها المؤسسات في ظل تحولات المنافسة العالمية، حيث أن حصول هذه المؤسسات على شهادة الإيزو يعني امتلاكها لنظام قادر على التحسين المستمر وفقا لمبادئ الجودة الشاملة مما يمكنها من التميز تنافسيا، كما يمكنها الاستفادة من المزايا التالية[8] :

- ✓ تحسين سمعة المؤسسة في السوق؛
- ✓ اكتساب ثقة الزبون والمستهلك؛
- ✓ زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال التفوق في السوق والقدرة على إرضاء جميع أذواق الزبائن و المستهلكين؛
- ✓ إعطاء المؤسسة فرصة التصدير والدخول للأسواق العالمية التي تشترط الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات العالمية.

وبناء على هذا فاعتماد مواصفات الايزو (ISO) أصبح يساهم في تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، وهو ما يثبت أهميتها في التنمية و التطور، ونظرا لهذه الأهمية فقد أضحت مسعى وهدف العديد منها، وخاصة منها اعتماد مواصفات نظام إدارة الجودة ISO9000 ومواصفات نظام إدارة البيئة ISO14000 ومواصفات

---

[7] خالدي خديجة، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة،جامعة تبسة، يومي 6، 7 نوفمبر 2013، ص 7.

[8] قرومي حميد، أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الايزو ISO في تنافسية المؤسسة، ملتقى دولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، جامعة الشلف، يومي 8-9 نوفمبر 2010، ، ص 9.

نظام إدارة الصحة وسلام العمل ISO18000 حيث أن لكل منها جوانبه التي يساهم بها في تعزيز المكانة التنافسية للمؤسسة.

3- **تنمية وتطوير أداء المورد البشري في مؤسسات الصناعات الغذائية.** لقد أثبتت النظريات الحديثة أهمية العنصر البشري، ودوره المنفرد في تحقيق الميزة التنافسية، بما يمتلكه من قدرات فكرية إبداعية، وذلك كنتيجة للمتغيرات التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين، من أهمها: ظاهرة العولمة، الانفتاح العالمي وتحرير التجارة الدولية وإزالة كافة العوائق والقيود أمام انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، التطور التكنولوجي السريع وتعدد المنتجات المعروضة كمًا ونوعا، فبعد أن كان ينظر إليه على أنه تكلفة يجب تدنيتها، وقيد يعرقل سير المؤسسة نحو تحقيق أهدافها، تحول مع مرور الوقت إلى مورد وجب الاستثمار فيه، وفرصة على كل مؤسسة حسن استغلالها، بالتالي أصبح نجاح أي مؤسسة اقتصادية مرهونا بالأساس على طبيعة وكفاءة الموارد البشرية فيها، انطلاقا من الكفاءات المسيرة والإطارات المشرفة، وصولا إلى الأفراد العاملين في مجال المستويات الدنيا من السلم الوظيفي، وإن كان يعتمد أكثر على الطرف الأول باعتباره المتحكم والموجه الحقيقي لباقي الأفراد في المؤسسة، من خلال الطرق والأساليب المنتهجة في تسييرهم، ولقد أدت التطورات الحديثة إلى تأكيد الدور على أهمية العنصر البشري في نجاح المنظمات.[9] إن تحولات البيئية التنافسية الجديدة تفرض على المؤسسة ضرورة البحث عن أنجع الأنظمة التسيرية التي تمكنها من الاستثمار الفعال للموارد البشرية، وجعلها أداة لخلق التميز، و اعتبار الموارد والكفاءات البشرية موردا استراتيجيا مسئولا عن خلق الميزة التنافسية المستدامة، في ضل محيط يتسم بالدينامكية وعدم التأكد ، والذي يتطلب منها أن تتصف بنفس الخصائص التي تتميز بها الموارد الإستراتيجية، والتي يمكن أن نذكرها فيما يلي:

- مساهمة الموارد في خلق القيمة: إن الطبيعة المتباينة للموارد والكفاءات البشرية من خلال اختلاف مستوياتهم وقدراتهم، تجعل مساهماتهم في خلق القيمة متباينة، فمثلا بقدر ما نجد أن المستخدمين كانوا أكفاء ومجندين، بقدر ما كان أداؤهم جيدا، وبالتالي يزداد ما يضيفونه من قيمة للمنتج أو الخدمة، وبقدر ما تمتلك مؤسسة ما مستخدمين جيدين (performants) ذوي قدرات ومهارات عالمية بقدر ما يكون رصيدها من الرأس المال البشري قيما ومميزا.
- أن تكون الموارد نادرة: ليكون المورد مصدرا للميزة التنافسية وجب أن يكون نادرا، وأخذ بعين الاعتبار التباين الطبيعي للقدرات الذهنية (أو القدرات الإدراكية) في الموارد البشرية، فإن تلك التي تملك قدرات عالية عادة ما تكون نادرة، فالمشكل الأساسي الذي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية في ظل المناخ

1عادل محمد زايد، إدارة الموارد البشرية – رؤية إستراتجية- كتب عربية لنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 32

الاقتصادي الجديد المتسم بالتنافسية الشديدة، هو ذلك النقص الكبير في الموارد والكفاءات البشرية المتخصصة والمؤهلة، وبالتالي فإن المتاحة منها يمثل للمؤسسة التي تمتلكها وتستخدمها ميزة تنافسية.

خاتمة:

باعتبار قطاع الصناعات الغذائية قطاعا استراتجيا وحساسا في هيكل النسيج الصناعي، وارتباطه مباشرة بمستوى المعيشة للسكان، فلقد بذلت الدولة مجهودات معتبرة في سبيل النهوض بهذا القطاع، إلا إن النتائج تبقى دون المستوى المطلوب، حيث نجد أن صناعتنا الغذائية لا تلبي إلا الجزء اليسير من الاحتياجات الاستهلاكية اليومية، بالنظر إلى الإمكانيات و المؤهلات الموجودة للنهوض و الرقي بهذا القطاع، فاسحة المجال أمام السلع الغذائية الأجنبية لاكتساح السوق المحلية و السيطرة عليها، حيث أن الأمر مرشح أكثر للتعقد في ظل الاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما قد ينجر عنه من تبعات قد تعصف بالصناعة الغذائية بكل فروعها، الأمر الذي اوجب حتمية تضافر الجهود بين الجهات المعنية و التعاون بينها لمحاولة رفع نسبة تغطية الإنتاج الوطني لمعدلات الاستهلاك الغذائي المتزايدة، في ظل الارتفاع المستمر لفاتورة الأمن الغذائي على الاقتصاد الوطني، من خلال التركيز أكثر على المؤسسات فيه باعتبارها الحلقة المهمة في دفع عجلة تنافسيته، بواسطة تهيئة بيئة للأعمال تكون مشجعة على الاستثمار في الفروع الغذائية المختلفة، والاهتمام أكثر بالاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية للجودة، و الإدارة الجيدة للجانب الاجتماعي و الإنساني للموارد البشرية باعتبارها أساس النجاح و التطور، مع الأخذ بالاعتبار متطلبات البيئة و المحيط.

قائمة المراجع:

1- اياد حماد، دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا،2009، ص 18.
2- ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف، 2015، ص 32.
3- أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 09.
4- عبد الوهاب عبيدات، واقع الصناعات الغذائية وأفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر،2011،ص 332.

5- خالدي خديجة، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة،جامعة تبسة، يومي 6، 7 نوفمبر 2013، ص 7.
6- قرومي حميد، أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الايزو ISO في تنافسية المؤسسة، ملتقى دولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات، جامعة الشلف، يومي 8-9 نوفمبر 2010، ، ص 9.
7- عادل محمد زايد، إدارة الموارد البشرية – رؤية استراتيجية- كتب عربية لنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 32.